

إجراءات الشفافية وبناء الثقة في مجال الفضاء الخارجي
بهدف منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي.

ورقة عمل مقدمة من المجموعة العربية إلى هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح UNDC في دورتها
الممتدة من عام 2018 إلى عام 2020.

التاريخ: 17 أبريل 2018

اجتماعات عام 2018 (من 2 إلى 20 أبريل 2018) - نيويورك

1. ترحب المجموعة العربية بإدراج بند خاص بتوصيات تتعلق ببناء الثقة في مجال منع
سباق التسلح في الفضاء الخارجي على جدول أعمال هذه الدورة. وفي هذا السياق،
تؤكد المجموعة العربية ضرورة اتساق أية نتائج قد تعتمدها الهيئة في دورتها الحالية
تحت هذا البند، والتي ينبغي أن تأتي بشكل متوازن مع التوصيات المنشودة تحت بند
نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، مع المبادئ الرئيسية التالية:

أولاً: أن الفضاء الخارجي يعتبر ملكية عامة وإراثاً مشتركاً للإنسانية، ومن ثم فإن كافة
الأنشطة البشرية في الفضاء الخارجي يجب أن يتم تناولها في مختلف الأطر المعنية
في الأمم المتحدة بهدف ضمان الشمولية والعالمية وعدم التمييز وإعمال قاعدة التوافق
الدولي.

ثانياً: أن أي جهد لتقنين وتنظيم استخدامات الفضاء الخارجي يجب أن يهدف لتعزيز
توظيف الفضاء الخارجي لصالح جميع دول وشعوب العالم، وبالتالي ينبغي ألا ينتقص
من الحق الأصلي لكل دولة في استخدام الفضاء الخارجي في غير أغراض التسلح.

ثالثاً: الالتزام بإبقاء الفضاء الخارجي مجالاً خالياً من النزاعات أو الحروب والتسلح
لحين التوصل لصك قانوني ملزم عالمي العضوية وقابل للتحقق في هذا الشأن، وبالتالي
ضرورة منع وضع أو نشر أسلحة لأي غرض دفاعي أم هجومي في الفضاء الخارجي،
وكذلك منع أي سباق تسلح محتمل في الفضاء الخارجي أو استهداف الأجسام في
الفضاء الخارجي.

رابعاً: التأكيد على ضرورة العمل على تعزيز الإتاحة التامة للتبادل التكنولوجي في مجال
الفضاء الخارجي من خلال تقديم التعاون الفني والمساعدات التقنية وبناء القدرات ذات
الصلة في الدول النامية.

2. تؤكد المجموعة أن الإجراءات الطوعية في مجال الشفافية وبناء الثقة قد تسهم بشكل مؤقت في تحقيق نتائج إيجابية، إلا أنها لا تمثل بديلاً على المدى الطويل للتوصل لصكوك ملزمة قانوناً تنظم وتوثق الالتزامات والإجراءات ذات الصلة.

3. يتضمن التقرير الصادر عن فريق الخبراء الحكوميين عام 2013 بالوثيقة A/69/189، والذي يعد أساساً لمداوات الهيئة تحت هذا البند، تأكيداً على أن إجراءات الشفافية وبناء الثقة يمكنها أن تسهم في إجراءات التحقق من ضبط التسليح ونزع السلاح، إلا أنها لا يمكن أن تمثل بديلاً لها. كما يستخلص التقرير أن الإجراءات السياسية الطوعية يمكنها أن تمثل أساساً لمقترحات حول التزامات قانونية.

4. هناك حاجة واضحة لجهود جادة للتوصل لصكوك قانونية ملزمة تكمل المنظومة الحالية المعنية بتنظيم أنشطة الفضاء الخارجي بالنظر للتطورات التكنولوجية البارزة خلال السنوات الماضية وكذا تزايد دور وأنشطة الفاعلين من غير الدول في هذا المجال.

5. يمثل مؤتمر نزع السلاح المحفل المتخصص الأكثر ملائمة للتفاوض على التزامات قانونية في هذا المجال. إلا أن هناك حاجة لتكثيف الجهود لخلق الزخم المطلوب وزيادة المعرفة حول القضايا المعقدة المحيطة بمسألة منع سباق التسليح في الفضاء الخارجي لحين بدء المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح حول صك قانوني ملزم.

6. تجدر الإشارة إلى أن هناك الكثير من الترابط وأوجه التأثير المتبادل فيما بين الخطوط الإرشادية المتفق عليها في إطار لجنة الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي (COPUOS) وبين إجراءات الشفافية وبناء الثقة لمنع سباق التسليح في الفضاء الخارجي، وقد يكون من الملائم أن تسعى التوصيات الصادرة عن الهيئة تحت هذا البند لتأكيد أهمية تنسيق جميع الجهود ذات الصلة والتحقق من عدم ازدواجيتها.

7. يتضمن تقرير فريق الخبراء الحكوميين المشار إليه عدة عناصر إيجابية عديدة يمكن أن تمثل أساساً متميزاً لتوصيات تصدر عن هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح. على سبيل المثال، فإن التقرير يتضمن حزمة من الإجراءات المتعلقة بأنشطة الفضاء الخارجي، من بينها تبادل المعلومات حول السياسات الوطنية ذات الصلة بما في ذلك الانفاق العسكري الضخم على مجال الفضاء الخارجي، والإخطارات التي تهدف للحد من المخاطر، ومعايير تطوير إجراءات الشفافية وبناء الثقة في هذا المجال واختبار مدى القدرة على تنفيذ تلك الإجراءات والتحقق من صحتها.

8. تضمن التقرير كذلك توصية هامة بتشجيع المزيد من تطوير التعاون الدولي فيما بين الدول التي لديها أنشطة لاستكشاف وتوظيف الفضاء الخارجي وتلك التي لم تبدأ في مثل هذه الأنشطة بعد في مجال الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي، والتنسيق والتشاور فيما بين الآليات التي تهدف لتعزيز التواصل بين مختلف الفاعلين في هذا المجال واستيضاح أية مواقف غامضة.

9. يعد من بين أهم وأبرز توصيات هذا التقرير المتميز قيام الدول بصياغة المبادئ والأهداف الحاكمة لبرامجها في مجال الفضاء الخارجي، وهي توصية تمثل خطوة هامة في مجال الشفافية وبناء الثقة في هذه المرحلة الدقيقة.

10. تقترح المجموعة العربية بشكل أولي أن تتضمن توصيات الهيئة تحت هذا البند ما يلي:

أ. مطالبة الدول بصياغة وتقديم أوراق حول مبادئ وأهداف سياساتها وبرامجها الوطنية في مجال الفضاء الخارجي بشكل دوري، على أن تتضمن تلك الأوراق إشارة لعدم تضمن هذه البرامج الوطنية وضع أي نوع من أنواع الأسلحة في الفضاء الخارجي، أو نوايا بشأن استهداف أجسام في الفضاء الخارجي.

ب. الطلب من السكرتارية تقديم تقرير موجز كل ثلاث سنوات للجننتين الأولى والرابعة للجمعية العامة حول أوجه الترابط والتأثير المتبادل فيما بين الخطوط الإرشادية المتفق عليها في إطار لجنة الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي (COPUOS) وبين إجراءات الشفافية وبناء الثقة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، وتنفيذ الالتزامات القانونية الدولية القائمة في مجال منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، والمساعي المحتملة للتفاوض على التزامات قانونية جديدة في هذا المجال، بهدف تنسيق هذه الجهود والتحقق من فاعليتها.

11. تأمل المجموعة أن يتمخض عن هيئة نزع السلاح في دورتها هذه توصيات متكاملة ومتوازنة تسهم في إعادة إحياء جهود نزع السلاح على مستوى العالم.

—